

دور منظمة العفو الدولية: من باقر الصدر إلى الحريري

شيلي ملاط

قد لا يذكر الأستاذ ابراهيم الجعفري، رئيس الوزراء العراقي الحالي وأحد قادة "حزب الدعوة" التاريخيين، أن آلام زملائه وعذابهم، وفي مقدمهم المرحوم السيد محمد باقر الصدر، عُرِفَت للعالم أَوَّلَ ما عُرِفَت بفضل تقرير "منظمة العفو الدولية" السنوي لعام ١٩٨١، وهو من باكورة التقارير التي قدمتها هذه المنظمة للعالم. وليس "حزب الدعوة" اليوم في قيادته حيث هو لولا ما رافق عذاب أعضاءه وقياداته في عملهم السياسي من تغطية فاهتمام عالميين بفضل الجدية التي يتسم بها كل سنة أكثر من السابقة تقرير منظمة العفو والذي بين أيدينا، والصدقية والترفع والموضوعية التي يتحلى بها. وإذا كان العالم مشدوداً الى المنطقة العربية كما هو اليوم بسبب استمرار العنف وقمع الحريات فيها في وقت باتت نصب أعين العالم وحديثه الأكبر أبحاث منظمة العفو ومواقفها السبّاقة حفاظاً على حقوق الإنسان في وجه عتيان الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، من غوانتانامو الى أبي غريب ومروراً بالتمسك بحق العودة للفلسطينيين حقاً أساسياً في القانون الدولي وأعرافه، لا يسعنا، ونحن نرافق هذه التقارير التي تتعمق علماً وتتوسع إحاطة عاماً تلو عام، إلا التركيز على أنفسنا قبل الغير لا لسبب سوى أننا مفطورون أدبياً على إصلاح ذاتنا وقادرون على تغيير ما بأنفسنا أكثر من قدرتنا على تغيير ما بالغير - والآية الكريمة دألتنا على هذا المبدأ الأخلاقي الأساس.

ويعيدنا بالذاكرة العمل الضروري لمواكبة عالمية حقوق الإنسان المرسومة في عمل منظمة العفو قولاً وفعلاً منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن الى تلك الحادثة الشهيرة التي نشأت المنظمة إثرها، عندما رفع طلاب مسلمون نخباً للحرية المنشودة أيام الديكتاتورية في البرتغال، فساقهم نشداتهم هذا الى السجن، والى الثورة الأخلاقية التي بدأها عند سماعه بهذا التعدي على الرأي الحر مؤسس "أمستي"، المرحوم بيتر بننسون الذي توفي منذ أشهر قليلة، فكانت الصحافة وسيلته الى إنشاء ما قد يبقى في تاريخ القرن العشرين أعظم مؤسسة أخلاقية في العالم إطلاقاً.

وهكذا نشأ مفهوم سجين الرأي، وهو الذي توّجته المنظمة في صدر قائمة ما لا يمكن السكوت عنه، في الداخل أو في الخارج.

سجناء الرأي كم هم كثر في منطقتنا، نساء ورجال يطالبون بالمشاركة في الحياة العامة والتداول في السلطة وهم عزّل من السلاح مؤمنون بالكلمة، إخواننا وأخواتنا في عتمة الاعتقال دفاعاً عن الحرية، من المحيط الى الخليج، في السعودية مثلاً، مع استمرار ثلاثة مواطنين من كبار القوم في الحبس بسبب آرائهم منذ أكثر من عام، الدكتور متروك الفالح

والدكتور عبدالله الحامد والكاتب علي الدميني. وهذه سوريا أقرب الأمثلة إلنا بأهلنا المعتقلين فيها ووثيق صلاتنا بهم، وهم ولهنّ أسماء، ولا بدّ من ذكر النائبين السوريين مأمون الحمصي ورياض سيف، والعالم الإقتصادي عارف دليله، قابعين في الزنزانة منذ خمسة أعوام، لحقهم إليها هذا الأسبوع طاقم كامل من أهل الكلمة الحرّة، ثمانية أشخاص على الأقل سيقوا إلى السجن تعسّفاً لينضموا إلى الحافلة التاريخية المعيبة، يضاف إليها ما عانى اللبنانيون فيها، بطرس خوند وغيره منذ أعوام طويلة.

يبقى صدور هذا التقرير في ظلّ "ثورة الأرز"، وهي ليست مفخرةً لأهلنا سوى ما تحمله من انتصار الحرية وقوة اللاعنّف سبيلاً للتغيير، وقد اعتنى زملاؤنا في لندن، في مبادرة لا أظنها مسبقة، بالتوجه لجميع المرشحين للإنتخابات النيابية ليجعلوا البرلمان الجديد محطة لبنانية وعالمية للمبادئ الحضارية التي باتت مرتبطةً بمنظمة العفو، من إزالة عقوبة الإعدام، إلى توسيع حلقة الحريات الأساسية في العمل العام الفردي والجماعي، والإصلاح القضائي في شقيه المتلازمين : عدالة هي ذاتها للجميع في محاكم لا طابع استثنائياً لأي منها، وتثبيت مبدأ المحاسبة القضائية لمن يمارسون العنف أسلوباً في السياسة.

وها هو العالم كلّه يقبل علينا، بفضل بحثنا عن الحقيقة واستجابة له، بلجنة نرجو أن تتخطى جميع العقبات لمعاقبة الذين خططوا، ونفذوا، وحرّضوا، على قتل رئيس وزرائنا الراحل و١٨ إنساناً بريئاً مثله واتخذوا من العنف سبيلاً للسياسة.

محام - أستاذ في جامعة القديس يوسف